جواب السؤال الشفهي لنواب
للفريق الاشتراكي
حول " نزع الملكية من أجل مد سكة
القطار فائق السرعة "

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
السادة النواب المحترمون.

* في إطار نزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لإنجاز مشروع الخط فائق السرعة الرابط بين طنجة والقنيطرة، يقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية بتطبيق مقتضيات القانون 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-81-254 الصادر في 11 رجب 1402 (06 مايو 1982). وفي هذا الإطار تقوم السلطات بعقد اجتماعات اللجنة الجهوية للتقييم على مستوى كل جماعة، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد أثمنة التعويض معتمدة في مهمتها على عناصر المقارنة وكذا آخر البيوعات، وطبيعة الأرض.

* أما بخصوص التغيرات التي طرأت على مسار الخط، فتجدر الإشارة إلى أن مسار الخط لم يتحول وانما تم توسيع المحرم في بعض المناطق، على اثر استكمال الدراسات التقنية؛ وسيتم تعويض كل الملاكين على المساحات الإضافية التي سيتم نزع ملكيتها.

*وفي ما يخص المقابل المادي لنزع الملكية، فإن التعويضات عن الأراضي وكذا الخسائر السطحية، يتم بناء على الأثمنة المحددة من طرف اللجنة الجهوية للتقييم السالفة الذكر، وبناء على محاضر معاينة حالة الأملاك التي تتم بحضور المكتب الوطني للسكك الحديدية والسلطات المحلية والمعنيين بالأمر، والتي يتم خلالها إحصاء وجرد شامل لكل الخسائر.

* أما بالنسبة للقطع الأرضية التي شملت عملية نزع الملكية جزء منها وتبين أن الجزء المتبقي غير قابل لأي استغلال مفيد، فإن المكتب الوطني للسكك الحديدية يقوم بناء على طلب المعني بالأمر في هذا الشأن، باقتناء مجموع هذه القطعة الأرضية بناء على الثمن المحدد من طرف اللجنة الجهوية للتقويم وطبقا لمقتضيات القانون السالف الذكر.

* وتجدر الإشارة إلى أن السيد النائب البرلماني المحترم قد كان من بين أعضاء اللجنة الجهوية للتقويم التي حددت أثمنة التعويضات بإقليم العرائش.

* هذا، ويبقى المكتب الوطني للسكك الحديدية مستعداً لدراسة الحالات المتضررة، ويطلب من السيد النائب البرلماني المحترم موافاته بلائحة الأشخاص الذين يدعون التضرر.